

المشاورات الإقليمية الافتراضية لغرفة دعم المجتمع المدني

– المجموعة الرابعة

مخرجات وتوصيات اجتماع المجموعة الرابعة المشاركون المتواجدون في سوريا – مناطق دمشق وريفها والسويداء واللاذقية وطرطوس وحماة وحمص وحلب

الموارد المحلية فيها والمشاريع.. إلخ وصولاً للتنمية العادلة.

التأكيد على دور وحضور النساء في العملية السياسية الآنية وفي مستقبل سوريا وضمان تمثيلهن دائماً من خلال الكوتا ومراعاة جودة التمثيل وتنوعه جغرافياً وضمان جندرة الدستور والقوانين، وفي الوقت عينه التأكيد على دور مماثل للشباب السوري الذي تعرض لضرر كبير خلال الحرب، وحاليا نلمس موجة هجرة جديدة "هجرة العقول الشابة" بحثاً عن مستقبل أفضل وهرباً من ضيق أفق العيش.

استمرار تدهور الوضع الاقتصادي في سوريا ينعكس سلباً على علاقة السوريين بالسياسة والملف السياسي ومتابعتهم للمباحثات وما ينتج عنها والحلول المطروحة وهذا يضعف حضور المواطن في الشأن العام، كما أن حالة العطالة السياسية هذه وفقدان الأمل ساهمت في ارتفاع نسب الانتحار والأزمات النفسية وتهدد بنية المجتمع والأسرة السورية.

يجب توفير قنوات تواصل وتبادل معرفي بين المجتمع المدني واللجنة الدستورية والمجلس الاستشاري النسائي، وتحقيق التشاركية والتشبيك والشفافية بين هذه الأطراف التي تمثل المجتمع المدني، ودعم خلق كتلة مدنية موحدة وتعاون وتنسيق بين الفاعلين المدنيين في مختلف المناطق السورية تحت مظلة الغرفة المدنية أو من دونها، بما يساهم ردم الفجوة وإلغاء الانقسام والعمل على تمثيل مصالح السوريين بعيداً عن انقسامات الفرقاء السياسيين، وتوفير الحماية للمجتمع المدني بمختلف أشكالها من

السيد المبعوث والسيدة نائبة، الأصدقاء في مكتب المبعوث وفي سويس بيس ونوريف، الزملاء والشركاء في المجتمع المدني السوري أينما كنتم، يسعدنا أن نستعرض لكم ملخص ماتم نقاشه خلال يومي الحوار ضمن الجلسات الإقليمية، وهي خلاصة الأفكار التي طرحت وليست توصيات فقد حرصنا أن نعرض كل الأفكار التي طرحت باختصار نظراً لخصوصية كل طرح واختلاف الأولويات على اختلاف المناطق والأدوار والاحتياجات... إلخ.

خلال الجلسات الأربعة كانت العقوبات حاضرة بآثارها السلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور للسوريين، وكذلك على المجتمع المدني سواء أثارها المباشرة أو عبر فرط الامتثال وما يؤدي لصعوبة نقل وإيصال التحويلات إلى سوريا وكذلك المواد والاحتياجات، والمطالبة برفع هذه العقوبات وعدم استخدام السوريين أداة في سياسة المواجهة القسوى التي ينتهجها فارضي العقوبات.

تم التأكيد على خروج القوات الأجنبية من سوريا ووحدة وسلامة الأراضي السورية، وحماية الدولة ومؤسساتها، وحماية موارد السوريين على اختلافاتها من الثروات الباطنية إلى الطبيعية بما فيها المياه.

تقاطعت العديد من المداخلات مع أهمية اللامركزية الإدارية كأحد مداخل الحل السياسي في البلاد، والعلاقة بين المجتمع المدني والإدارات المحلية وتعزيزها، والعمل معاً في إطار الحفاظ على خصوصية المحليات واحتياجاتها وإيجاد

بالتوازي مع جانب الإغاثة نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة على أن يكون التخطيط والهدف الوصول لإغاثة تنموية وليس لسلة إغاثة عابرة.

هناك العديد من المداخلات التي رفضت فرض مشاريع من قبل منظمات الأمم المتحدة لا تنسجم مع الاحتياجات السورية وطالبوا بأن يكون هناك إشراك للمجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ واختيار المشاريع والاستشارة في تحديد الاحتياجات، وصولاً لمراقبة وتقييم التمويل المخصص لسوريا وآليات صرفه.

العمل على توفير قاعدة بيانات موحدة للعمل المدني في سوريا، تشمل المستفيدين وخارطة البرامج والمشاريع، بحيث نخلق أرضيات للتعاون والتشبيك ويكون العمل تكاملي وليس مكرر في البرامج والمشاريع، وبحيث نمنع تكرار حصول المستفيد على نفس نوعية المساعدة من عدة جهات.

كان لافتاً تكرار الحديث عن سوء أوضاع الريف والحاجة لدعم الريف السوري الذي يشهد نزوحاً نحو المدن وغياباً للتنمية والمشاريع الزراعية، والحاجة لتنمية الريف من أجل تثبيت السكان في مناطقهم وتعزيز الإنتاج المحلي وتنويعه، وردم الفجوة بين الريف والمدينة.

دعوة المجتمع الدولي والمانحين للعودة لدعم المناطق التي كان يدعمها قبل 2018 مثل الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي ومن ثم تقلص هذا الدعم بعد عودتها إلى سيطرة الحكومة السورية رغم أنه تضم ملايين الأشخاص المقيمين فيها والذين يحتاجون إعادة الإعمار فوراً.

ضرورة فتح كل الحواجز بين المناطق السورية، وحرية التنقل والحركة البشرية والاقتصادية بين المناطق السورية، فهذا الإغلاق ساهم في تعزيز الانقسام والأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

كما أن سيطرة القوى الأجنبية أو بعض الأطراف المحلية على الموارد الوطنية وغياب التوزيع العادل

البيئة القانونية والمجتمعية إلى حرية الحركة والعمل ورفع القبضة الأمنية، وتفعيل دور النقابات والاتحادات وضمن استقلالها، وضرورة أن تضمن أي عملية سياسية دورها المستقبلي وفعاليتها وقدرتها على لعب دورها الكامل.

إبعاد الملفات الإنسانية عن طاولة التفاوض السياسي وحسم أمورها فوراً، ومن هذه الملفات: المعتقلين والمختطفين والمفقودين، وإعادة الإعمار (الحجر والبشر)، وعودة اللاجئين، والعمل فوراً على توفير البنية التحتية وإعادة الإعمار للمناطق المتضررة من الحرب أو المستضيفة للنازحين وتهيئة المتطلبات اللازمة لكي يعود كل سوري إلى منزله وحيه.

العملية السياسية والحل السياسي طريق رئيسي لحل المشكلات، لكن لا يمكن حل الأزمة من دون الاعتراف بوجود أزمة هوية والعودة لجذور المشكلة قبل عام 2011، ودور المجتمع الدولي دعم الحل السياسي وتسهيل حصوله.

بناء قدرات المجتمع المدني في مواضيع المناصرة والوساطة لتعزيز دوره في العملية السياسية، والعمل على تغيير قانون الجمعيات لأنه ساهم في خرق المجتمع المدني وإضعافه وحال دون قدرته على لعب دوره المناط به خصوصاً في العمليتين السياسية والدستورية.

المطلوب اليوم من الأمم المتحدة تقديم تعريف واضح للدور المدني في العملية السياسية لإلزام الاطراف السياسية في هذه العملية بإعطائه مساحته، وعدم ترك هذه الغرف بلا دور واضح وحقيقي.

في الوقت الذي يؤكد فيه المجتمع المدني بالداخل على مطالبه بالتوقف عن تمييزه سلبياً من قبل المانحين الذين يضعون شروطاً معقدة لتقديم الدعم له ويصنفونه وينمطونه سلبياً، فإنه أيضاً يسعى للعمل على تعزيز ثقافة المانح المحلي والدعوة لدعم المشاريع المستدامة

وتوضيح آلية نقل الأموال إلى سوريا، وهذا غير متوفر نظراً لغياب التراخيص بالداخل من جهة، ودور العقوبات في صعوبة تحديد آليات واضحة لنقل وإدخال الأموال إلى سوريا، فالتحويل المباشر غير متاح مثلاً، وشركات التحويل لا تحول لسوريا، والمشاريع التي يذكر فيها اسم سوريا تتعقد حركتها المالية.. إلخ.

لا يمكننا كمجتمع مدني إلغاء الدولة وعلينا التواصل المستمر مع وزارة الشؤون وفتح أبواب الحوار والتنسيق معها، واستغلال كل مبادرة إيجابية تطلقها في إطار الوصول إلى حماية كاملة وإلى مظلة محلية للعمل المدني.

يجب إعداد خريطة للموارد المحلية وتوزيعها، للتأسيس لأجندة وطنية لتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي السوري وتقسيم الموارد المتاحة والمقدمة بشكل واضح وشفاف.

تأسيس مجلس سياسي واقتصادي يعمل على وصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو يعمل كمؤسسة مستقلة لإبداء الرأي، ويتكون من مجموعة من الخبراء.

ليكون العمل المدني في الداخل قوي وحقيقي ومعلن يجب أن يكون بالتنسيق مع الحكومة السورية، وإلا سيبقى في الظل وأثره محدود.

المجتمعات التي خرجت من الحرب مؤخراً تعاني من آثار خطيرة على صعيد الفكر المتطرف من جهة، وعلى صعيد الحاجة للدعم النفسي والتنموي وإعادة الاعمار.

للموارد المحلية ساهم في تعزيز المشكلات المعيشية والانقسام المجتمعي.

نحن بحاجة ماسة لبرنامج وطني للمصالحة الوطنية ينقذ البلاد من الانقسام الذي تشهده البلاد ويتمثل بأشكال مختلفة، ويساهم في جبر الضرر ووضع عقد اجتماعي جديد يرضى عنه كل السوريين وينهي وجود السلاح خارج يد الدولة، هذا السلاح الذي ساهم في زيادة نسبة الجريمة بما فيها جرائم الشرف.

وضرورة دعم برامج تحد من خطاب العنف والكراهية وترسخ لثقافة جديدة لاعنفية تساهم في تفكيك بنية العنف بالبلاد.

الدعوة لوقف انتهاك حقوق الإنسان المتمثل بنظام الكفيل الذي تفرضه السلطات في الرقة ودير الزور على السوريين القادمين من مناطق سيطرة الحكومة حتى تسمح لهم بالدخول إلى هذه المحافظات السورية.

حق السوريين في اختيار اللقاح الذين لا يخافون من تلقيه وأن يحظوا بفرصة اختيار لقاحهم بدل أن يفرض عليهم اللقاح المتوفر فقط.

الإشارة إلى انتشار المخدرات والإدمان عليها والحاجة لمصحات ودور علاج ومخاطر هذا الأمر، إضافة لغياب برامج تستوعب المدمنين والعائدين من المعارك بمن فيهم الشباب.

حماية العمل المدني تطلب شروط غير تعجيزية للتعاون من قبل الشركاء والمانحين، على سبيل المثال التمويل المطروح من قبل دول الاتحاد الأوروبي حالياً يضع شروط تعجيزية، كالتراخيص،

المشاورات الإقليمية لغرفة دعم المجتمع المدني, ٢٠٢١

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR ، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة ، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية التأمل في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria. تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية.

اتصال

www.cssrweb.org

البريد الإلكتروني:
contact@cssrweb.org

فريق CSSR